

Distr.: General
4 February 2019

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة
الدولية للمواد الكيميائية

saicm

الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر
الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الثالث

مونتيفيديو، ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية
والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠: الاعتبارات
المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

ورقة يقدمها الرئيسان المشاركان لعملية ما بين الدورات بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠

مذكرة من الأمانة

١- تتشرف الأمانة بأن تقدم إلى الفريق العامل المفتوح العضوية ورقة أعدها الرئيسان المشاركان لعملية ما بين الدورات بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠ (انظر المرفق). وطُلب إلى الرئيسين المشاركين صياغة هذه الورقة خلال الاجتماع الثاني لعملية ما بين الدورات، بالتشاور مع المكتب، وبدعم من الأمانة.

٢- وتتألف هذه الوثيقة من فرعين. ويقدم الفرع الأول ملاحظات تمهيدية من الرئيسين المشاركين إلى المشاركين في الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن المعلومات الأساسية وسياق ورقتهما. ويرد في الفرع الثاني هيكل لأداة طوعية متعددة القطاعات ولأصحاب مصلحة متعددين، لكي يُحال الاقتراح بشأنها إلى الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية للنظر فيه، بالاستناد إلى النهج الاستراتيجي الحالي وعلى نحو يسمح باستمرار الجهود الحالية ذات الصلة.

٣- وينبغي أن تُقرأ هذه الوثيقة بالاقتران مع الورقة المشروحة الصادرة عن الرئيسين المشاركين بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، التي ستتاح للمشاركين كوثيقة معلومات (SAICM/OEWG.3/INF/2).

٤- وقد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في استعراض الورقة بالتفصيل ومواصلة تطويرها كإحدى نتائج اجتماعه. وعلاوة على ذلك، قد يرغب الفريق في أن يسند أي مهام متصلة بذلك إلى الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات في سياق التحضير للدورة الخامسة للمؤتمر.

ورقة يقدمها الرئيسان المشاركان لعملية ما بين الدورات بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠

أولاً - الملاحظات التمهيدية من الرئيسين المشاركين إلى الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية

ألف - معلومات أساسية

١ - بدأ العمل بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في عام ٢٠٠٦، ويتمثل هدفه العام في "تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحيث يتم بحلول عام ٢٠٢٠، استخدام وإنتاج هذه المواد الكيميائية بطريقة تؤدي إلى تقليل الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد." ويشرف على تنفيذ النهج الاستراتيجي المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية - وهو منتدى متعدد القطاعات، لأصحاب المصلحة المتعددين.

٢ - ويوفر النهج الاستراتيجي منبراً يمكن القطاعات وأصحاب المصلحة من العمل سوياً بصورة طوعية من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. ويقع النهج الاستراتيجي في السياق الأوسع للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد العالمي، الذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر النهج الملزمة قانوناً من قبيل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وبعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ويدعم ذلك السياق.

٣ - واعترف المؤتمر في دورته الرابعة في عام ٢٠١٥، بضرورة بدء النظر في الترتيبات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وعلى وجه التحديد، شرع المؤتمر في عملية ما بين الدورات من أجل إعداد التوصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ (عملية ما بين الدورات)، لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الخامسة، المقرر عقدها في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ في بون، ألمانيا. وتقرر أن تشمل عملية ما بين الدورات اجتماعين سابقين للاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية، المقرر عقده في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ في مونتيفيديو، واجتماعاً واحداً يُعقد في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية والدورة الخامسة للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، قد ينظر الفريق العامل المفتوح العضوية في الدعوة إلى عقد اجتماع إضافي ضمن عملية ما بين الدورات قبل عقد الدورة الخامسة للمؤتمر.

٤ - وعُقد الاجتماع الأول من عملية ما بين الدورات في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧ في برازيليا، والاجتماع الثاني في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ في استكهولم. وتتاح المعلومات بشأن هذين الاجتماعين على الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي^(١).

٥ - وفي ختام الاجتماع الثاني لعملية ما بين الدورات، وفي سياق توجيه الانتباه إلى ضرورة إحراز مزيد من التقدم، طلبت جميع المناطق والقطاعات إلى الرئيسين المشاركين صياغة ورقة تُقدّم إلى الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية لاستخدامها كأساس للمناقشات. وكان من المقرر أن يعد الرئيسان المشاركان الورقة بالتشاور مع المكتب وبدعم من الأمانة؛ على أن تستند الورقة إلى نتائج الاجتماعين الأول والثاني لما بين الدورات، مع مراعاة طلبات أصحاب المصلحة ونتائج آخر الاجتماعات الإقليمية.

- ٦ - وتمشياً مع القرار ٤/٤، نظرنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والقرار ٥/١ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة والوثيقة الختامية المتصلة به بشأن تدعيم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل (UNEP/EA.1/5/Add.2) أثناء صياغة هذه الورقة.
- ٧ - وأوعز المؤتمر في الفقرة ١٢ من قراره ٤/٤ إلى الفريق العامل المفتوح العضوية أن ينظر في استنتاجات التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ وأي توصيات حددتها عملية ما بين الدورات لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الخامسة.
- ٨ - واتساقاً مع القرار ٤/٤، نظرنا أيضاً في ما يلي أثناء صياغة هذه الورقة:
- (أ) مشروع التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥؛
- (ب) التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية^(٢)؛
- (ج) إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM/ICCM.1/7، المرفق الأول) والاستراتيجية الجامعة للسياسات (المراجع نفسه، المرفق الثاني)؛
- (د) قرار جمعية الصحة العالمية ٦٩-٤ وخريطة الطريق المنبثقة عنه الصادرة عن منظمة الصحة العالمية لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي؛
- (هـ) الوثائق الأخرى ذات الصلة والتقارير الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والفريق العامل المفتوح العضوية، والاجتماعات الإقليمية، والقرارات ذات الصلة المنبثقة عن المنتديات الأخرى وغيرها من الوثائق ذات الصلة.
- ٩ - وسيسترشد الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية أيضاً بنتائج الإصدار الثاني من التوقعات العالمية للمواد الكيميائية.

باء - السياق

- ١٠ - استمعنا إلى آراء متنوعة بشأن نطاق عملية ما بين الدورات. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة عن رغبتهم في استمرار النهج الاستراتيجي (أو أداة طوعية ماثلة له)، ولكن مع إدخال بعض التعديلات على النموذج، منها تعزيز المشاركة القطاعية وتحسين الترتيبات المتعلقة بالتنفيذ. واقترح آخرون ضرورة أن يدور الحوار أيضاً حول استراتيجية أو إطار عالمي أوسع نطاقاً يشمل تحت مظلة واحدة الترتيبات المؤسسية الطوعية والملزومة قانوناً على حد سواء (القائمة وربما الجديدة منها) والمتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وفي هذا الصدد، قد يرى الفريق العامل المفتوح العضوية أن المبادرة الأوسع نطاقاً تتطلب من الهيئات الإدارية التابعة لجميع المنظمات والأدوات المنخرطة الإعلان عن اهتمامها بالمشاركة في مثل هذه المبادرة قبل أن يتسنى اعتمادها رسمياً.
- ١١ - وفي الفقرة ٩ من إعلان دبي، أعلن الوزراء، ورؤساء الوفود، وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص عن عزمهم على تنفيذ اتفاقات إدارة المواد الكيميائية الواجبة التطبيق التي هم طرف فيها، بغية تعزيز الاتساق وأوجه التآزر القائمة بينهم والعمل على معالجة الثغرات القائمة، حسب الاقتضاء، في إطار السياسة الدولية للمواد الكيميائية.

(٢) يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: [www.saicm.org/Resources/Publications/tabid/5507/language/en-\(US/Default.aspx](http://www.saicm.org/Resources/Publications/tabid/5507/language/en-(US/Default.aspx)

١٢ - وكانت إحدى القوى الدافعة الرئيسية لإنشاء النهج الاستراتيجي على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، هي الاعتراف بوجود ثغرات متنامية فيما بين قدرات مختلف البلدان على إدارة المواد الكيميائية على نحو آمن، والحاجة إلى تحسين أوجه التآزر بين الأدوات والعمليات القائمة، والإحساس المتزايد بضرورة تقييم وإدارة المواد الكيميائية بصورة أكثر فعالية لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المبين في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) (٢٠٠٢).

١٣ - ومنذ إنشاء النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٠٦، تحقق الكثير من أجل تحسين إدارة المواد الكيميائية. وعلى النحو المذكور في مشروع تقرير التقييم المستقل، صُمم النهج الاستراتيجي بحيث يكون جامعاً للقطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين، ويمثل التكامل بين مختلف القطاعات أحد المسارات الرئيسية لنجاحه. وسيؤدي بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق مشاركة القطاعات وأصحاب المصلحة لما بعد عام ٢٠٢٠ تمثيلاً مع خطة عام ٢٠٣٠ إلى زيادة تعزيز التقدم المحرز حتى الآن في مجال دعم هدف عام ٢٠٢٠. وستؤدي زيادة تمثيل قطاعات الصحة والزراعة والمالية والصناعة ضمن جهات التنسيق الحكومية والوطنية والإقليمية إلى دعم الجهود الرامية إلى تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على نطاق الإدارات الحكومية. وعلى مستوى أصحاب المصلحة غير الحكوميين، ستفضي إلى زيادة دعم هذا المسار مواصلة الجهود الرامية إلى التواصل على نطاق أوسع وتوعية المؤسسات التجارية والصناعات في المراحل النهائية من سلسلة الإنتاج فضلاً عن المجتمع المدني.

١٤ - ومن المسلم به أن النهج العالمي الحالي لا يزال مجزأً، ومن شأن وجود منبر شامل أن يعزز التعاون والتعاقد بين أصحاب المصلحة والقطاعات المعنية، مع بناء القدرات في الوقت ذاته، وزيادة الكفاءة العامة والتعجيل باتخاذ إجراءات لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وسيتمثل الغرض من المنبر العالمي في توفير مظلة شاملة لتعزيز العمل والتعاون على نطاق الكيانات القائمة، مع احترام استقلالها القانوني الفردي.

١٥ - ومن هذا المنطلق، يقترح الرئيسان المشاركون قيام أصحاب المصلحة في الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية بالنظر فيما يلي:

(أ) الإذلاء بتوصيات بشأن أداة طوعية متعددة القطاعات لأصحاب المصلحة المتعددين تتم إحالتها للدورة الخامسة للمؤتمر ل يتم النظر فيها واتخاذ قرار بشأنها، تستند إلى النهج الاستراتيجي الحالي وتسمح باستمرار الجهود الحالية ذات الصلة، كتلك المبذولة من أجل تحديد الثغرات وبناء القدرات وتنفيذ خطط لإدارة المواد الكيميائية. وهذا هو محور تركيز هذه الورقة، ولغرض المناقشات ذات الصلة، يمكن الإشارة إليها باسم "النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الإصدار ٢-٠ (٣)".

(ب) النظر في إمكانية إقامة منبر ذي نطاق أوسع لمعالجة الطابع الجزئي للمبادرات والاتفاقات الرامية إلى تعزيز الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات. وأثناء تطوير النهج الوارد في البند (أ) أعلاه، ارتأى كثيرون أن الرؤية والأهداف الاستراتيجية والغايات الموضوعية يمكن تطبيقها أيضاً على منبر أوسع للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وعلى وجه التحديد، يُقترح أن ينظر الفريق العامل المفتوح العضوية في إمكانية تطبيق الرؤية والأهداف والغايات على منبر أوسع قادر أن تؤثر في مجمل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٦ - ومن شأن التماس المشاركة الرفيعة المستوى أن يحشد الوعي والدعم من أجل العمل الدولي في مجال المواد الكيميائية والنفايات. وقد يفضي ذلك إلى زيادة الزخم وتركيز الموارد بطريقة منسقة في كامل نطاق الأنشطة

(٣) تجدر الإشارة إلى أن التسمية المقترحة ستستعرض وربما تنقح خلال سير العمل.

المتعددة القطاعات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. فعلى سبيل المثال، يمكن إحالة التوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة للمؤتمر إلى الجمعية العامة. ومن ثم، يمكن للدول الأعضاء عندئذ إحالة قرار الجمعية العامة إلى أكثر هيئات الإدارة صلة بالموضوع، حسب الاقتضاء (مثل مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وجمعية الصحة العالمية، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر العمل الدولي، ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) لكي تتفق على الإجراءات المناسبة التي ينبغي أن تتخذها كل من تلك الهيئات على النحو المبين في قرار الجمعية العامة.

١٧ - ويمكن للمشاركين أن يواصلوا المناقشات بشأن ذلك المنبر الأوسع نطاقاً بمزيد من التفصيل خلال عملية ما بين الدورات القادمة إذا ما رغب في ذلك الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية، فيما يتعلق بما يلي: (أ) نطاق ذلك المنبر الأوسع نطاقاً ودوره ووظيفته وكيفية إدارته؛ (ب) عملية مواصلة تطوير مثل ذلك المنبر الأوسع نطاقاً بغرض تقديم التوصيات في الدورة الخامسة للمؤتمر. ومن شأن هذه المناقشات ونتائجها أن تسهم في المناقشات التي تجري في المنتديات الأخرى دون المساس بها.

١٨ - وأخيراً، نود أن نلقي الضوء على وجود آراء مختلفة بشأن نطاق النفايات التي يتعين التصدي لها بعد عام ٢٠٢٠، ومدى ضرورة إجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد.

ثانياً - ورقة الرئيسين المشاركين: الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠

ألف - الديباجة

الاعتبارات^(٤)

١٩ - يمكن صياغة ديباجة والنظر فيها في تاريخ لاحق من هذه العملية، على سبيل المثال، خلال الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات. وإذا سعى إلى وضع الديباجة، فيجوز أن تستند إلى حد كبير على نص موجود مسبقاً من إعلان دبي، أو خطة عام ٢٠٣٠، أو القرار ٤/٤ الصادر عن المؤتمر، أو القرارات والإعلانات المتعلقة بالموضوع المنبثقة من المنتديات الأخرى، وغيرها من النصوص ذات الصلة.

٢٠ - وقد يرغب الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية في مناقشة النتائج المتوخاة للدورة الخامسة للمؤتمر وكيفية ارتباطها بالديباجة المحتملة والإعلانات مستقبلية، والنظر فيما إذا كان سيتم إعداد نص مقترح في المستقبل.

الاعتبارات

٢١ - صُممت المقدمة والبنية المبتين في هذه الورقة على غرار الاستراتيجية الشاملة للسياسات، مع أخذ المناقشات وإسهامات أصحاب المصلحة خلال عملية ما بين الدورات حتى الآن في عين الاعتبار.

٢٢ - إن مجموعة الإجراءات العالمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تعزز مشاركة وعمل أصحاب المصلحة والقطاعات المتعددين بصورة شاملة على المستويين الوطني والدولي، بوسائل منها النهج الملزمة وغير الملزمة على حد سواء، وتساهم في خطة عام ٢٠٣٠.

(٤) ترد في هذه الورقة اعتبارات من شأنها أن توفر أساساً منطقياً تفسيريّاً للقارئ.

٢٣- وبالاعتماد على النتائج والخبرات والدروس المستفادة من النهج الاستراتيجي منذ وضعه في عام ٢٠٠٦، تعكس الأداة المقترحة هنا الاعتراف بالحاجة إلى زيادة مشاركة القطاعات وأصحاب المصلحة في العمل معاً لحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها وعن النفايات.

٢٤- وتصف هذه الوثيقة التوصيات بشأن أداة لأصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة للعمل والمشاركة تهدف إلى تسريع التقدم وتعزيز الشراكات، بما يتماشى مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، بغية حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها وللنفايات.

جيم - الرؤية

٢٥- تتمثل الرؤية المشتركة بين جميع أصحاب المصلحة في حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات، من أجل ضمان حياة صحية وكوكب مستدام وسالم للجميع.

دال - النطاق

٢٦- يغطي نطاق الأداة المقترحة الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والزراعية وتلك المتعلقة بالعمالة، التي تنطوي عليها إدارة المواد الكيميائية والنفايات، من أجل تعزيز التنمية المستدامة والنهج الدائرية. ويضع النهج الاستراتيجي الأدوات والعمليات التي تم تطويرها حتى الآن في عين الاعتبار على النحو الواجب، ويتسم بالمرونة الكافية لمراعاة ما يستجد منها دون ازدواجية في الجهود.

٢٧- ويتسم إشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة طوال دورة الحياة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية بأهمية حرجة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويشمل أصحاب المصلحة الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، والصناعات، والأعمال التجارية، والقطاع المالي، والعاملين، وتجار التجزئة والأوساط الأكاديمية. ويُفهم أن القطاعات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الزراعة، والبيئة، والصحة، والتعليم، والتمويل، والتنمية، والتشديد والعمالة.

هاء - المبادئ والنهج

٢٨- ينبغي أن يسترشد أصحاب المصلحة بما يلي لدى وضع وتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات:

(أ) المبادئ والنهج في المجالات التالية:

- ١' تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠١٥)
- ٢' المستقبل الذي نصبو إليه (٢٠١٢)
- ٣' المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (٢٠١١)
- ٤' إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (٢٠٠٧)
- ٥' إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية (٢٠٠٦)
- ٦' خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (٢٠٠٢)

- '٧' إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠)؛
- '٨' إعلان باهيا بشأن السلامة الكيميائية (٢٠٠٠)
- '٩' إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢)
- '١٠' جدول أعمال القرن ٢١ (١٩٩٢)، خاصة الفصول ٦ و ٨ و ١٩ و ٢٠ منه
- '١١' إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (إعلان استكهولم بشأن البيئة البشرية) (١٩٧٢) وخاصة المبدأ ٢٢ فيه
- (ب) الاتفاقات والبرامج التالية، حيثما انطبقت:
- '١' اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق (٢٠١٧)
- '٢' مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن إدارة مبيدات الآفات (٢٠١٤)
- '٣' اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)
- '٤' اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية (٢٠٠٤)
- '٥' اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠٤)
- '٦' اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٤ بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى (١٩٩٧)
- '٧' اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٠ المعنية بالسلامة عند استخدام المواد الكيميائية في العمل (١٩٩٣)
- '٨' اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٩٢)
- '٩' بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١٩٨٩)

٢٩- وتتضمن القائمة الواردة أعلاه المبادئ والتُّهَج والاتفاقات العالمية. وينبغي للجهات صاحبة المصلحة أن تسترشد أيضاً بأي مبادئ أو تُّهَج أو اتفاقات إقليمية ذات صلة تنطبق على مناطقها أو على مسائل بعينها.

واو - الأهداف والغايات الاستراتيجية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

- ٣٠- من شأن الأهداف الاستراتيجية التالية أن توجه أصحاب المصلحة في جهودهم على جميع المستويات من أجل تناول مسألة التعامل مع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات:
- الهدف الاستراتيجي ألف: يتم تحديد التدابير وتنفيذها وإنفاذها من أجل منع الضرر الناجم عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها وعن النفايات، وتقليلها إلى أدنى حد؛
- الهدف الاستراتيجي باء: إنتاج المعرفة والبيانات والمعلومات والتوعية على نحو شامل وكاف، وإتاحتها للجميع لتمكين اتخاذ القرارات والإجراءات المستنيرة؛

- الهدف الاستراتيجي جيم: تحديد المسائل المثيرة للقلق التي تستدعي اتخاذ إجراءات عالمية وترتيبها حسب الأولوية ومعالجتها؛
- الهدف الاستراتيجي دال: تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع ومنع المخاطر على صحة الإنسان والبيئة من خلال الحلول المبتكرة والمستدامة والتفكير الاستراتيجي؛
- الهدف الاستراتيجي هاء: اعتراف الجميع بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتعجيل بالإجراءات، وإنشاء الشراكات اللازمة لتعزيز التفاعل بين أصحاب المصلحة، وتعبئة الموارد.
- ٣١- وترد في التذييل الغايات المستهدفة التي من شأنها أن تدعم تحقيق كل هدف من الأهداف.

زاي - الترتيبات المؤسسية

١ - المؤتمر الدولي^(٥)

- ٣٢- من شأن المؤتمر الدولي أن يضطلع بإجراء استعراضات دورية للأداة. وستكون مهام هذا المؤتمر كما يلي:
- ١' تعزيز تنفيذ الأدوات والبرامج الدولية القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز الاتساق فيما بينها؛
- ٢' دعم تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات؛
- ٣' تشجيع وتعزيز ودعم المشاركة من جانب الجهات صاحبة القطاعات والتفاعل بينها في سياق المؤتمر الدولي وبرنامج العمل؛
- ٤' تعزيز الوعي بالتطورات والاتجاهات الجديدة وتحديد الروابط بينها وبين التنمية المستدامة؛
- ٥' النهوض بالاستراتيجية وتحديد أولويات برنامج العمل؛
- ٦' تحديد العمليات الرامية إلى توجيه الإجراءات المناسبة بشأن المسائل المثيرة للقلق على الصعيد العالمي عند نشوئها وتيسير وإقامة توافق في الآراء وتوفير السبل المؤدية إلى تركيز الاهتمام على الأولويات من أجل العمل التعاوني؛
- ٧' تقديم التوجيه إلى الأمانة وإلى أصحاب المصلحة بشأن التنفيذ؛
- ٨' إنشاء وتكليف هيئات خبراء تقنية و/أو سياساتية و/أو علمية فرعية و/أو مخصصة حسب الاقتضاء؛
- ٩' تيسير تعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة لتفعيل وتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛
- ١٠' تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التقدم المحرز في مجال التنفيذ، ونشر المعلومات بحسب الاقتضاء؛
- ١١' تقييم تنفيذ البرامج التي تحقق الرؤية وتقديم التقارير عنها بهدف استعراض التقدم المحرز مقارنة بالأهداف والغايات والمعالم الرئيسية وتحديث برنامج العمل حسب الاقتضاء.

(٥) تسليمًا مما بأن الجهات صاحبة المصلحة تحتاج إلى التفكير ملياً في العنوان، فإننا نستخدم حالياً المصطلح العام "المؤتمر الدولي".

٣٣- وسيشمل المؤتمر الدولي جزءاً رفيع المستوى ومتعدد القطاعات لأصحاب المصلحة المتعددين. وسيكون الغرض من ذلك الجزء على النحو التالي:

- ١' حفز الالتزام بمعالجة مسألة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على أعلى مستوى ممكن في أوساط المسؤولين وممثلي جميع مجموعات أصحاب المصلحة؛
- ٢' توفير منتدى دولي رفيع المستوى لمناقشات أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة وتبادل الخبرات بشأن المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، مع مشاركة أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية وفقاً للنظام الداخلي الساري؛
- ٣' تعزيز إدراج سياسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة وفي الخطط والميزانيات القطاعية ذات الصلة (فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمجالات الصحة والعمل والقضايا الاجتماعية والبيئة والزراعة ومصائد الأسماك والحراثة والبحث والتعليم)؛
- ٤' تعزيز الروابط والشراكات وترتيبات وآليات التنسيق الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- ٥' تعزيز الروابط والشراكات وترتيبات وآليات التنسيق الوطنية للجوانب والقطاعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التنوع البيولوجي وتغير المناخ، ومع أصحاب المصلحة الآخرين في خطة عام ٢٠٣٠ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢ - مكتب المؤتمر الدولي

٣٤- ينبغي أن يكون للمؤتمر الدولي مكتب يتولى المهام وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر الدولي. وينبغي أن يمثل المكتب بشكل كافٍ مناطق العالم وكذلك الطابع الجامع لأصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة الذي تتميز به أداة ما بعد عام ٢٠٢٠.

٣ - الأمانة

٣٥- تتمثل المهام التي تضطلع بها الأمانة فيما يلي:

- ١' تشجيع إنشاء وتعهد شبكة لأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى الصعيد الدولي في حالة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛
- ٢' وتعزيز وتيسير تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية، تحت توجيهات المؤتمر الدولي؛
- ٣' ومواصلة تعزيز علاقات العمل مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وشبكتها، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وأمانات الاتفاقات الدولية ذات الصلة من أجل الاستفادة من خبراتها القطاعية؛
- ٤' وتسهيل وتشجيع تبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة، بما في ذلك تطوير ونشر المواد الإرشادية لدعم التنفيذ من أصحاب المصلحة، وكذلك توفير خدمات مراكز تبادل المعلومات؛

- ٥' وتيسير الاجتماعات وأعمال ما بين دورات المؤتمر الدولي، إلى جانب الاجتماعات الإقليمية، ونشر تقارير وتوصيات المؤتمر الدولي، بما في ذلك بين المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية ذات الصلة؛
- ٦' ودعم عمل الهيئات التقنية و/أو السياساتية و/أو العلمية الفرعية و/أو هيئات الخبراء المخصصة المنشأة بموجب المؤتمر الدولي؛
- ٧' وتشجيع وتعزيز ودعم مشاركة جميع القطاعات وأصحاب المصلحة في المؤتمر الدولي وبرنامج العمل، بما في ذلك في اجتماعات المؤتمر الدولي والاجتماعات الإقليمية؛
- ٨' وتقديم التقارير إلى المؤتمر الدولي عن حالة التنفيذ من جميع الجهات صاحبة المصلحة.

حاء - آليات دعم التنفيذ

١ - النظام الداخلي

الاعتبارات

٣٦- عند الانتهاء من تقديم المزيد من التفاصيل عن شكل الأداة الجديدة ووظيفتها، قد تود الجهات صاحبة المصلحة أن تنظر في النصوص المتعلقة بالنظام الداخلي للمؤتمر الدولي. وفي هذا الصدد، يحتفظ النظام الداخلي المعتمد خلال الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بأهميته. وقد يكون من المفيد استعراض وتحديث القواعد المنشأة من أجل المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية عملاً بقراره ١/٢، وذلك حسب الاقتضاء والأهمية.

٢ - التنفيذ على الصعيد الوطني

- ١' من أجل الحفاظ على نهج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ينبغي لكل حكومة أن تضع ترتيبات من قبيل خطط العمل الوطنية ليتم تنفيذها على أساس مشترك بين الوزارات أو بين المؤسسات، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، لكي يتسنى تمثيل المصالح المعنية للإدارة الوطنية وأصحاب المصلحة وتناول جميع المجالات الجوهرية ذات الصلة.
- ٢' ومن أجل تسهيل التواصل على الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي أن تعين أو تنشئ كل حكومة شبكة من جهات التنسيق الوطنية التي تمثل الطابع الجامع لأصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة الذي تتسم به الأداة، بغية التواصل بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي أن يشمل ذلك الدعوات إلى المشاركة في الاجتماعات ونشر المعلومات. وينبغي أن تكون مراكز الاتصال الوطنية ممثلة للترتيبات القطرية المشتركة بين الوزارات أو بين المؤسسات، حيثما وُجدت.
- ٣' ولدعم التنفيذ الفعال، ينبغي بذل جهود أقوى لضمان أن تشمل عملية التنفيذ على الصعيد الوطني مشاركة مجموعة ملائمة من أصحاب المصلحة والقطاعات (على سبيل المثال، قطاعات الصحة والزراعة والعمل) لمعالجة الأولويات الوطنية.

٣ - التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والقطاعي

'١' تختلف الأولويات والقدرات المتعلقة بالتنفيذ بين المناطق والمناطق دون الإقليمية باختلاف الظروف الاقتصادية وغيرها.

'٢' ويؤدي التعاون الإقليمي والأقليمي والقطاعي أدواراً أساسية في دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات، بما في ذلك بين الشركاء التجاريين والمنظمات الإقليمية الأخرى.

'٣' وتضطلع الاجتماعات الإقليمية وآليات التنسيق بدور مهم فيما يتعلق بتمكين الجهات صاحبة المصلحة في كل منطقة من تبادل الخبرات وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية ذات الصلة بالتنفيذ، وتمكينها أيضاً من بلورة مواقف إقليمية بشأن المسائل الرئيسية.

'٤' وتُشجّع الأقاليم والمناطق دون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على القيام بما يلي:

أ- تحديد الأولويات المشتركة؛

ب- ووضع خطط تنفيذ إقليمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والنظر في النهج والمشاريع الإقليمية أو دون الإقليمية؛

ج- تعيين جهة تنسيق إقليمية.

'٥' وتؤدي جهات التنسيق الإقليمية دوراً تيسيراً داخل مناطقها، بما في ذلك الاضطلاع بالأنشطة التي يتم تحديدها على المستوى الإقليمي، مثل رئاسة الاجتماعات الإقليمية، ونشر المعلومات التي تمّ جهات التنسيق داخل مناطقها، وجمع وجهات النظر من جهات التنسيق الوطنية بشأن المسائل التي تمّ المنطقة، وتحديد فرص التعاون الإقليمي، والمساعدة في تدفق المعلومات والآراء من المنطقة إلى أعضاء مكتبها، حسب الاقتضاء، والإبلاغ بشكل دوري عن نتائج اجتماعاتها الإقليمية وغيرها من الأنشطة الإقليمية.

٤ - مشاركة الهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات

'١' ينبغي للهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات ذات الصلة تعزيز مشاركتها ودعم التنفيذ الوطني.

'٢' وينبغي للهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات أن تنسق الأنشطة وبرامج العمل ذات الصلة، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ وضمن ولايات كل منها. ويمكن للاتفاقيات والبرامج الإقليمية أن تسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، كما ينبغي أن تضطلع بالتنسيق حسب الاقتضاء.

٥ - مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية

'١' ينبغي أن تواصل الجهات الفاعلة غير الحكومية المساهمة بنشاط من خلال الخبرات والبيانات والمعارف في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠.

مشاركة المجتمع المدني

٢' يمكن أن تسهم المشاركة الفعالة من منظمات المصالح العامة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إسهاماً كبيراً في تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. فهذه المنظمات يمكنها أن تعمل كموارد فعالة للسلامة الكيميائية من خلال توليد البيانات، ورفع مستوى الوعي العام والمساهمة في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج السلامة الكيميائية.

مشاركة الصناعة والأعمال التجارية

٣' من شأن الإجراءات التعاونية وبناء القدرات والتوجيه من الصناعات والأعمال التجارية في مجال الأولويات العالمية أن تقدم إسهامات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويشمل ذلك، في جملة أمور، المبادرات الصناعية الطوعية، والإدارة الجيدة للمنتجات، والكيمياء المراعية للبيئة، وتبادل المعلومات.

٤' وينبغي لجميع قطاعات الصناعة المشاركة في إعداد وتنفيذ المتطلبات القانونية، والسياسات، والمشاريع، والشراكات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي أن تشمل دورة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية دورة الحياة الكاملة، بما في ذلك المنتجين الأوليين، وقطاع الصناعة التحويلية والموزعين والبائعين في المراحل النهائية، استناداً إلى المبادرات القائمة عند الاقتضاء. ويمكن استخدام الاستراتيجيات المخصصة لقطاعات بعينها والاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات على حد سواء من أجل إشراك منتجي المواد الكيميائية ومستخدميها.

مشاركة الأوساط الأكاديمية

٥' ينبغي للأوساط الأكاديمية أن تساهم وتتعاون من أجل إنتاج المعارف والبيانات والمعلومات ذات الصلة برصد المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل التي تستدعي اتخاذ إجراءات علمية.

٦ - هيئات الخبراء الفرعية والمخصصة

٣٧- ينبغي أن يتمتع المؤتمر الدولي بالقدرة على إنشاء مجموعات لفترة زمنية محدودة فرعية و/أو مخصصة للدراسة وتقديم المشورة إلى المؤتمر الدولي بشأن المسائل العلمية و/أو التقنية و/أو السياساتية التي لا تشملها المنابر القائمة.

٣٨- وينبغي أن تكون تلك المجموعات متوازنة جغرافياً وشفافة ومرنة وذات مصداقية أكاديمية؛ وأن تعزز الحوار ثنائي الاتجاه بين التخصصات وبين العلوم والسياسات؛ وأن تروج لأنشطة التوعية؛ وإدماج معايير ضبط صارمة، بما في ذلك استعراض الأقران، على أن يوافق عليها المؤتمر الدولي. ويجوز أن تشمل المهام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١' تحديد وترتيب الأولويات وتقديم التوصيات من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات المثيرة للقلق على الصعيد العالمي؛

٢' وتيسير التنفيذ في البلدان النامية، عن طريق وسائط منها مثلاً مخططات تنظيمية أساسية؛

٣' وتقييم حجم المواد الكيميائية والنفايات، ومصادرها وتكاليفها الصحية والبيئية، وتحليل خيارات الاستجابة وتطويرها؛

- ٤' وتيسير الابتكار وتقديم التوصيات التي تحقق أكبر قدر ممكن من منافع البدائل المستدامة والأكثر أماناً؛
- ٥' ووضع مؤشرات لدعم الاستعراض الفعال للأهداف والغايات والمعالم الرئيسية، والتشغيل الفعال للأداة.

٧ - آليات أخرى لدعم التنفيذ

الاعتبارات

٣٩- بمجرد تحديد الآليات التي تناولتها الأقسام الفرعية من ١ إلى ٦ أعلاه، ويمكن مناقشة آليات أخرى لدعم التنفيذ، منها ما يلي:

- الآليات الملائمة والفعالة لتقييم التقدم المحرز؛
- آليات بناء القدرات؛
- آلية لتحديث الأداة مع مرور الوقت؛
- آليات لتعاون ومشاركة الجهات المتعددة القطاعات/أصحاب المصلحة المتعددين.

أولاً - الاعتبارات المالية

١ - نهج متكامل للتمويل

٤٠- يضطلع أصحاب المصلحة باتخاذ خطوات لتنفيذ نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك على وجه الخصوص، إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالمكونات الثلاثة التالية:

(أ) التعميم

٤١- ينبغي للحكومات الوطنية إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خططها وأولوياتها الإنمائية. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سيؤدي تعميم الأولويات الوطنية بشأن المواد الكيميائية والنفايات في عمليات التخطيط الإنمائي للتمويل كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادة حصولها على التمويل الكبير للأولويات الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

(ب) مشاركة القطاع الخاص

٤٢- ينبغي لكيانات القطاع الخاص في جميع أجزاء سلسلة القيمة وفي القطاع المالي أن تزيد مساهماتها في مجال تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال مجموعة من النهج والشراكات. وينبغي للقطاع الخاص القيام بمزيد من العمل لتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤٣- ويطلب من القطاع المالي وضع توجيهات للاستثمار في الشركات التي لديها خطط قائمة لإدارة المواد الكيميائية، على سبيل المثال، وضع معايير القروض لتحقيق معاملات مصرفية مستدامة.

(ج) التمويل الخارجي المخصص

٤٤- يكتمل التمويل الخارجي عناصر التعميم وانخراط الصناعات. وينبغي أن يؤمن أصحاب المصلحة التمويل، بما في ذلك المعونة في شكل مساعدات إنمائية، من المصادر المبتكرة للجهات المانحة، والتي يمكن تسهيلها عن طريق التعميم على المستوى الوطني.

٤٥ - وينبغي للمانحين، حيثما أمكن، توفير تمويل خارجي مخصص، بما في ذلك، على سبيل المثال، موارد لدعم مرفق البيئة العالمية وغير ذلك من مصادر التمويل المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، ودعم التنفيذ الفعال للبرنامج الخاص المعني بالتعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٤٦ - وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الخيرية، والرأسماليون المجازفون، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، المساهمة في تمويل الأداة بما لديهم من إمكانيات.

٢ - صندوق الأموال المحدد لدعم التنفيذ

الاعتبارات

٤٧ - وفقاً للنهج الاستراتيجي، يُفترض أن يكون الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة عبارة عن صندوق معين ومحدد زمنياً يهدف إلى تمكين أنشطة الشروع في التنسيق الوطني. وأُعرب عن تجارب إيجابية من برنامج البداية السريعة واقترح البعض ضرورة النظر في تمويل مماثل بعد عام ٢٠٢٠. وسلط مشروع التقييم المستقل الضوء على عدد من النجاحات التي حققها برنامج البداية السريعة، بما في ذلك مرونته وسهولة تطبيقه، والطابع الملموس لنتائجه، وما يحققه من قيمة مقابل الأموال المنفقة عليه، واستدامة المشاريع التي مولها على أرض الواقع.

٤٨ - وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى صندوق جديد يُنشأ خصيصاً لدعم برنامج العمل لما بعد عام ٢٠٢٠، ويكون متاحاً لجميع القطاعات.

٣ - إنشاء شراكات متعددة القطاعات والمشاركة فيها

٤٩ - يشجّع أصحاب المصلحة على إنشاء وتنفيذ شراكات متعددة القطاعات تكون مرتبطة بخطة العام ٢٠٣٠ من أجل المعالجة الفعالة للمسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات المثيرة للقلق على الصعيد العالمي. ويشجّع أصحاب المصلحة على استكشاف فرص التمويل من خلال إشراك الآليات في جميع القطاعات.

٤ - تمويل الأمانة

٥٠ - تُدعى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون إلى توفير الموارد التي تمكّن الأمانة من الوفاء بالوظائف والمهام المسندة لها بموجب القسم الفرعي زاي (٣) أعلاه، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

١' دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تكييف وتعزيز الصندوق الاستثماري الطوعي الحالي من أجل دعم تلك المهام؛

٢' ودعوة جميع البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الأخرى إلى المساهمة؛

٣' دعوة القطاع الخاص أيضاً بما في ذلك الصناعة، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى المساهمة.

٥ - اعتبارات أخرى

الاعتبارات

٥١ - أثار أصحاب المصلحة اقتراحات ومواضيع أخرى، بما في ذلك فرص تعبئة الموارد على الصعيدين الإقليمي والقطاعي.

٥٢ - وقد يرغب أصحاب المصلحة في التفكير فيما إذا كانت هذه الاعتبارات قد انعكست بشكل ملائم في النص الذي اقترحه وتقديم إسهامات أخرى ذات صلة، حسب الاقتضاء.

التذليل

الأهداف والغايات الاستراتيجية

فيما يلي بعض الغايات لدعم تحقيق كل من الأهداف الاستراتيجية.

الهدف الاستراتيجي ألف: يتم تحديد وتنفيذ وإنفاذ التدابير من أجل منع الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها والنفايات، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن^(٦).

الاعتبارات: يتوخى هذا الهدف تلبية الحاجة إلى أن تتوفر لدى جميع البلدان القدرات الأساسية والأطر القانونية والآليات المؤسسية من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك الاتجار غير القانوني بها، وأن تتولى الجهات صاحبة المصلحة الأخرى أيضاً، مثل قطاع الصناعات، مسؤولياتها لمنع الضرر الناجم عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها.

الغاية ألف-١: تعتمد البلدان وتنفذ وتنفيذ الأطر القانونية التي تتناول الوقاية من المخاطر والحد من الآثار الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها وعن النفايات^(٧).

الغاية ألف-٢: تتمتع البلدان بالقدرة الكافية لمعالجة المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني، بما في ذلك الآليات الملائمة للتنسيق بين الوكالات وانخراط أصحاب المصلحة، مثل خطط العمل الوطنية.

الغاية ألف-٣: تنفذ البلدان الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك الاتفاقات المتعلقة بالصحة والعمالة والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، والآليات الطوعية كالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

الغاية ألف-٤: قيام أصحاب المصلحة فعلياً بإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها والنفايات في تخطيطهم وسياساتهم وممارساتهم، مما يدعم تطوير وتنفيذ نظم إدارة المواد الكيميائية والآليات الأخرى الملائمة للقطاع.

الغاية ألف-٥: تكفل الحكومات والصناعة حماية العمال من المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتمتّع العمال بالوسائل اللازمة لحماية أنفسهم.

الهدف الاستراتيجي باء: إنتاج المعارف والبيانات والمعلومات والوعي الشامل والكافي، وإتاحتها وتيسير الحصول عليها للجميع لتمكين اتخاذ القرارات والإجراءات المستنيرة.

الاعتبارات: يتوخى هذا الهدف تلبية الحاجة إلى توفير معلومات وبيانات جديدة لمعالجة الثغرات وزيادة الشفافية وإمكانية الوصول إلى الخدمات، فضلاً عن معالجة الحاجة إلى تلقي التدريب والتعليم لحماية جميع فئات المجتمع.

الغاية باء-١: توافر بيانات ومعلومات شاملة عن المواد الكيميائية المتداولة في الأسواق وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنتجات، والآثار الصحية والبيئية، والاستخدامات، ونتائج تقييم الأخطار والمخاطر، وتدابير إدارة المخاطر، ونتائج الرصد والوضع التنظيمي طوال دورة حياة المواد الكيميائية.

(٦) ينصب تركيز هذه الورقة على السعي إلى توضيح الأهداف والغايات المقترحة قبل تضمين أي أمثلة للمعالم الرئيسية.

(٧) قد يرغب أصحاب المصلحة في أن يقرروا ما إذا كانت الغايات ستكون محددة زمنياً. لم تُدرج التواريخ في مشروع هذه الوثيقة.

الغاية باء-٢: امتلاك واستخدام جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الصناعات والهيئات التنظيمية، أنسب الأدوات والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لإجراء تقييمات والإدارة السليمة، وكذلك لمنع الضرر والحد من المخاطر والرصد والإنفاذ.

الغاية باء-٣: توافر المعلومات والأساليب المعيارية واستخدامها لفهم آثار المواد الكيميائية والنفايات من أجل تحسين تقديرات عبء المرض وتقديرات تكلفة التعاقس، وإثراء عملية النهوض بتدابير السلامة الكيميائية، وقياس التقدم المحرز نحو الحد من تلك الآثار.

الغاية باء-٤: تطوير وتنفيذ برامج التثقيف والتدريب والتوعية العامة بشأن السلامة والاستدامة في مجال المواد الكيميائية، بما في ذلك بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان، إلى جانب مناهج وبرامج سلامة العمال على جميع المستويات.

الغاية باء-٥: تنفيذ البلدان وأصحاب المصلحة التدرية على البدائل السليمة والأكثر أماناً بيئياً، وكذلك فيما يتعلق بعمليات الاستبدال واستخدام البدائل أكثر أماناً، مثل الإيكولوجيا الزراعية.

الهدف الاستراتيجي جيم: تحديد المسائل المثيرة للقلق التي تستدعي اتخاذ إجراءات عالمية وترتيبها حسب الأولوية ومعالجتها.

الاعتبارات: يتوخى هذا الهدف تلبية الحاجة إلى تحديد وانتقاء ومعالجة المسائل المثيرة للقلق التي تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية فعالة. والقصد من ذلك هو تغطية مواضيع مماثلة من حيث طبيعتها للمواضيع التي يغطيها النهج الاستراتيجي، والمسائل الناشئة المتعلقة بالسياسات وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، فضلاً عن مواضيع مثل إدارة مواد كيميائية بعينها، وعبء المرض والتمويل. وقد تكون هناك حاجة إلى وضع وتحديد معايير المسائل المثيرة للقلق.

الغاية جيم-١: إنشاء برامج العمل، بما في ذلك الجداول الزمنية، واعتمادها وتنفيذها في مجال المسائل المثيرة للقلق التي يتم التعرف عليها.

الغاية جيم-٢: توافر المعلومات المتعلقة بإدارة خصائص ومخاطر المواد الكيميائية عبر سلسلة الإمداد، وإتاحة المحتويات الكيميائية للمنتجات للجميع لتمكين اتخاذ القرارات المستنيرة.

الهدف الاستراتيجي دال: تحقيق أقصى قدر من المنافع ومنع المخاطر على صحة الإنسان والبيئة من خلال الحلول المبتكرة والمستدامة والتفكير الاستشراقي.

الاعتبارات: يتوخى هذا الهدف تغطية الحاجة المستمرة للتفكير والحلول المبتكرة لمعالجة الجوانب الحالية والمستقبلية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات، كإدارة دورة الحياة، والاقتصاد الدائري، والكيمياء المراعية للبيئة والمستدامة، والبدائل الأكثر أماناً، والأشكال الأفضل من تكنولوجيا إعادة التدوير، وكفاءة استخدام الموارد.

الغاية دال-١: تتبنى الشركات سياسات وممارسات مؤسسية تعزز كفاءة استخدام الموارد وتدمج تطوير وإنتاج واستخدام بدائل مستدامة وآمنة، بما في ذلك أشكال التكنولوجيا الجديدة والبدائل غير الكيميائية.

الغاية دال-٢: تنفيذ الحكومات للسياسات التي تشجع الابتكار لتسهيل إعادة تدوير المنتجات وإعادة استخدامها، واعتماد بدائل مستدامة وآمنة، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة والبدائل غير الكيميائية (مثل منح الأولوية لترخيص البدائل منخفضة المخاطر، وأطر التقييم، وخطط الموسم، وسياسات الشراء).

الغاية دال-٣: دمج الشركات، بما في ذلك قطاع الاستثمار، للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في نُهجها الاستثمارية ونماذج أعمالها وتطبيق معايير الإبلاغ المعترف بها دولياً عند الاقتضاء.

الغاية دال-٤: تطبيق الشركات لمبادئ الإنتاج المستدام وإدارة دورة الحياة في تصميم المواد الكيميائية والخامات والمنتجات، مع أخذ تخفيض المخاطر والتصميم من أجل إعادة التدوير والحلول والعمليات غير الكيميائية في الاعتبار.

الغاية دال-٥: تشجيع رابطات الصناعة للتغيير نحو الاستدامة والإدارة الآمنة للنفايات والمواد الكيميائية والمنتجات الاستهلاكية طوال دورات حياتها، بما في ذلك تبادل المعلومات وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغرض الحد من المخاطر.

الهدف الاستراتيجي هاء: اعتراف الجميع بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتعجيل بالإجراءات، وإنشاء الشراكات اللازمة لتعزيز التفاعل بين أصحاب المصلحة وتعبئة الموارد.

الاعتبارات: يتوخى هذا الهدف تلبية الحاجة إلى الالتزام الرفيع المستوى عبر الحدود القطاعية، لضمان إيلاء الاهتمام المناسب للمسألة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة التقدم، والإسهام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الغاية هاء-١: الاعتراف رسمياً من جانب أعلى المستويات من منظمات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والصناعة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في جميع القطاعات ذات الصلة، بأهمية اتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والالتزام بها، والاعتراف بأهميتها للتنمية المستدامة.

الغاية هاء-٢: إدماج السياسات والعمليات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية.

الغاية هاء-٣: إنشاء شراكات وشبكات وآليات تعاونية بين القطاعات وداخلها لتعبئة الموارد، وتقاسم المعلومات والخبرات والدروس المستفادة، وتشجيع العمل المنسق على الصعيدين الإقليمي والدولي.